كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

الصياغة القانونية للعقود الإدارية الدولية وتطورها

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

للباحث/ علي حمزة عباس الغانمي

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمود عزالعرب السقا (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ السيد عبدالحميد فودة (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث جامعة بنها

الأستاذ الدكتور/ عباس مبروك الغزيري (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية

١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى اللّهم على الرّسول الأكرم وعلى آله الطيبين الطّاهرين وصحبه الغر المنتجبين وسلم تسليماً كبيرا، وأَنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. وبَعْدُ:

فالحمد لله الذي أنقذنا من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الضلالة، ونصب لنا من شريعة النبي محمّد (عليه الصلاة والسلام) أعلى علم وأوضح دلالة، فقدّم الدليل، وأنار السبيل، وأزاح العلل، وقطع المعاذير، وأقام الحجة، وبين المحجة، إذ قال سبحانه وتعالى ((اقرأ بأسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم)).

سورة العلق-الآيات(١-٥)

يقول الامام الشافعي في الصبر على طلب العلم

اصْبِرْ عَلى مُرِّ الجَفَا مِنْ مُعَلِّمٍ ... فَإِنَّ رُسُوبَ العِلْمِ في نَفَرَاتِهِ

وَمَنْ لَمْ يَذُقْ مُرَّ التَّعَلُّمِ سَاعَةً ... جَرَّعَ ذُلَّ الجَهْلِ طُولَ حَيَاتِهِ

وَمَنْ فَاتَهُ التَّعْلِيمُ وَقْتَ شَبَابِهِ ... كَبِّرْ عَلَيْهِ أَرْبَعًا لِوَفَاتِهِ

وذَاتُ الفَتَى وَاللهِ بِالعِلْمِ وَالتُّقَى ... إِذَا لَم يَكُونا لا اعْتِبَارَ لِذَاتِهِ

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة بحثي وجهدي المتواضع هذا...

إلى أول أســـتاذ قابلتـــه منـــذُ قـــدمت إلى مصـــر الحبيبـــة، فاستضـــافني وقبـــل الإشـــراف علـــى بحثـــي، ومـــنحني الكـــثير مـــن علمـــه، وقـــدّم لـــي التّوجيـــه والنّصـــح والإرشاد، فوضعني على الطريق القويم، وطلب مني أنْ لا أَحيد عنه.

إلى معالي الأستاذ الدّكتور محمود عزّ العرب السقا.

وإلى الأم الحبيبـــة بلـــدي الأوّل أقـــول لقـــد عشْـــتُ بـــين ربوعـــك، وشـــربت مـــن نيلـــك، ونَهلْـــتُ مـــن علمـــك، فكنـــت الحضـــن الحنـــون، والـــوطن الغـــالي، فمـــا أحسســـت يومـــاً أنني أعيش في بلد آخر غير العراق الغالي.

إلـــى مصـــر الحبـــيـــبـــة،،،

شكر وتقدير وعرفان

قدْ يقف المرء عاجزاً أمام ردّ الجميل لذوي الفضل عليه، وقد لا يطاوعه لسانه وقلمه ليعرب عن معاني الشّكر على ما قدموه له من عون ، إلاَّ أَنّه ومن منطق قول النبي (ص) ((لا يشكر الله مَنْ لا يشكرُ الناس)) لا يسعني إلاَّ أن أتقدّم بكل الشكر والمحبة والامتنان والعرفان بالجميل، للأساتذة الأفاضل، **الأستاذ الدّكتور محمود عز العرب السقا، الأستاذ الدّكتور ثروت بدوي، الأستاذ الدّكتور يحيى الجمل، الأستاذ الدّكتور جابر جاد نصار، الأستاذ الدّكتور رأفت إبراهيم فودة، الأستاذ الدّكتور محمود عبد الرحمن، الأستاذ الدّكتور أحمد أبو الوفا، الأستاذ الدّكتور محمّد أبو سليمة، والأستاذ الدّكتور محمّد محمّد بدران،** الذّين أحاطوني بالمحبة والرعاية والاحترام، ولم يبخلوا علي بجهدهم ووقتهم الثمين، وقدموا ليَّ النصح والإرشاد والتوجيه والإشراف، فنهلتُ من علمهم الواسع ومشيتُ على دربهم، واستنرت بضياء فكرهم، فكانوا لي العون والنصير، فلهم مني كل المحبة والثناء على فضل ما سعوا اليه، وجزاهم الله عني كل خير.

وكما أراه واجباً علي أن أتقدم بعاطر ثنائي وشكري إلى لجنة المناقشة والحكم الأستاذ الدكتور ذو الخق الرفيع والتواضع الكبير السيد عبدالحميد فوده والأستاذ الدكتور/ عباس مبروك الغزيري لتحملهما عناء قراءة الأطروحة ومناقشتهما، وإبداء ملاحظاتهما ونقدهما البناء الذي سيسهم وبلا شك في تعضيد إطروحتنا هذه وتقويمها، كما أتقدم بالثناء والامتنان إلى كلّ من مدّ لي يد العون والمساعدة من أجل إنجاز مهمتي العلمية، ومن الله التوفيق وإليه يرجع العمل الصالح.

الباحث

((إذا لـم تكـن اللغـة صـحيحة، فـإنَّ مـا يقـالُ لا يكـون هـو المقصـود، وعنـدما يكـون مـا يقـال لـيس هـو المقصـود، فـإنَّ مـا كـان يجـب عملـه، يظـلُّ مهمـلاً، وإذا ظــلَّ مــا كــان يجــب عملــه مهمــلاً تــدهورت الأخــلاقُ والفنــون، وإذا تـدهورت الأخـلاق والفنـون ضـاعَ الحـقّ والعـدلُ، وإذا ضـاع الحـق والعـدل، أصـبح النـاس فـي حالـةِ فوضـى، ولـذلك مـن المهـم ألاَّ يكـون هنـاك ارتجـال فيما يقالُ، وهذا الأمر تسمو أهميته فوقَ كلِّ شيءٍ)).

كونفوشيوس

الفيلسوف الصيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الصّياغة القانونّية للعقود الإدارية الدولية وتطورها

مقدمـــة :

منذُ نشأت الخليقة البشرّية والإنسان يتلمس بفطرته وبغريزته التي جُبلَ عليها من الله عزّ وجلَّ فَوطّنَ سُبلَ حياته وبقائه على وجه الأرض، إذ لا يستطيع أنْ يعيش منفرداً، وهو سبيل ذلك مع أبناء جنسه من أجل تحصيل كفايتهم من غذاء أو مأوى ومن أجل دفع المخاطر عنهم، فيتزوج ويكون أسرة ويبيع ويشتري ويستأجر، وتنشأ بين الأفراد العلاقات التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم، وتلك سُنة الله سبحانه وتعالى في خلقه كي يتّم حفظ نوع الإنسان وعمران الأرض، ولعلّ أهم الوسائل وأنجعها هي العقود مهما كانت طبيعتها إدارية أم مدنية أم تجارية فعن طريقها يستطيع الفرد أو الدولة تلبية حاجاته، وقد اكد القران الكريم على أهمية العقود والوفاء بها بقوله ((يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود...))[1].

فالصياغة هي فن التّعبير عن رسالة أداتها اللّغة شفوية كانت أم مكتوبة بين طرفين هما الراسل ((الصّائغ)) والمتلقي، والصياغة الجيّدة تتطلب الإحاطة بموضوعها، وذلك لأَنَّ الموضوع المراد صياغته ينبغي أنْ يضعه الصّائغ نصب عينيه، ومن ثمَّ فتحقّيق ذلك الهدف يتطلب الإلمام بالمقومات، والخلفيات القانونّية واللّغوّية محل الصّياغة، لذا كان لزاما على الصّائغ القانوني أنْ يضع أيضاً في حسابه المعاني المختلفة للكلمات، وبالتالي فأداة العمل اللغوية تتمثل في الكلمات وعلامات الترقيم والجمل، ومن ثمَّ أتت أهمية الاعتناء بالاختيار الدقيق للكلمات وان كانت معانيها

---

(١) سورة المائدة، الآية (١).

المـحتـويــات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الباب التمهيدي: التطور التأريخي للعقود الإدارية الدولية	٨
الفصل الأول: الجذور التأريخية للعقود بعامةٍ	٩
المبحث الأول: الجذور التأريخية للعقود في العصور القديمة	٩
المطلب الأول: الجذور التأريخية للعقود في مصر الفرعونية	١٠
الفرع الأول: نظام الملكية	١٠
أولاً: ملكية الدولة	١٠
ثانياً: ملكية المعابد	١١
ثالثاً: الملكية الفردية	١١
رابعاً: الملكية في العهد الإقطاعي	١٢
الفرع الثّاني: نظام التعاقد	١٣
أولاً: المرحلة الأولى (حتّى بداية الأُسرة الخامسة)	١٤
ثانياً: المرحلة الثانية (من الأُسرة الخامسة حتّى نهاية الأُسرة العاشرة)	١٦
المطلب الثّاني: الجذور التأريخية للعقود في بلاد ما بين النهرين	١٧
الفرع الأول: نظام الملكية	١٧
أ- الملكية الجماعية	١٨

ب- ملكية الأُسرة	١٨
ج- الملكية الفردية	١٩
د- عودة ملكية القبيلة	١٩
الفرع الثّاني: نظام التعاقد	١٩
المطلب الثّالث: الجذور التأريخية للعقود في روما	٢١
الفرع الأول: نظام الملكية	٢٢
أولاً: الملكية الرومانية	٢٣
ثانياً: الملكية البريتورية	٢٣
ثالثاً: الملكية الإقليمية	٢٤
رابعاً: الملكية الأجنبية	٢٤
الفرع الثّاني: نظام التعاقد	٢٤
أولاً: العقود الشّكلية	٢٥
ثانياً: العقود العينية	٢٦
ثالثاً: العقود الرّضائية	٢٦
المبحث الثّاني: الجذور التأريخية للعقود في العصور الوسطى	٢٧
المبحث الثّالث: الجذور التأريخية للعقود في العصور الحديثة والمعاصرة	٣١
الفصل الثّاني: الجذور التأريخية للعقود الإدارية	٣٤
المبحث الأول: الجذور التأريخية للعقود الإِدارية في فرنسا	٣٦

المطلب الأول: العقود الإدارية بنص القانون في فرنسا	٣٧
الفرع الأول: عقد الأشغال العامة	٣٧
الفرع الثّاني: عقد التوريد	٣٨
الفرع الثّالث: عقد القرض العام	٣٩
الفرع الرابع: العقود التي تتضمن شغلاً للدومين العام	٤٠
المطلب الثّاني: العقود الإدارية بطبيعتها في فرنسا	٤١
المبحث الثّاني: الجذور التأريخية للعقود الإدارية في مصر	٤٣
المطلب الأول: القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ واستمرار خضوع العقود الإدارية للقضاء العادي	٤٤
المطلب الثّاني: القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ واختصاص القضاء الإداري بنظر بعض منازعات العقود الإدارية	٤٤
المطلب الثّالث: اختصاص القضاء الإداري بنظر منازعات العقود الإدارية في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥	٤٥
المبحث الثّالث: الجذور التأريخية للعقود الإدارية في العراق	٤٧
أولاً: وجود الإدارة طرفاً في العقد	٤٨
ثانياً: أنْ تتبع الإدارة بشأنه أسلوب القانون العام	٤٩
ثالثاً: اتصال العقد بنشاط مرفق عام	٥٢
الفصل الثّالث: الجذور التأريخية للعقود الإدارية الدولية	٥٦
المبحث الأول: نشأة العقود الإدارية الدولية	٥٧

المبحث الثّاني: فكرة العقود الإِدارية الدولية	٦٣
المبحث الثّالث: تطور العقود الإِدارية الدولية	٦٥
المطلب الأول: العامل السياسي	٦٥
المطلب الثّاني: العامل الاقتصادي	٦٧
المطلب الثّالث: العامل القانوني	٦٨
الباب الأول: التعريف بالعقود الإِدارية الدولية	٧٠
الفصل الأول: نظرة تاريخية صوب الأجانب وتطورها	٧٠
المبحث الأول: مركز الأجانب في العصور القديمة	٧٠
المطلب الأول: مركز الأجانب في مصر الفرعونية	٧١
الفرع الأول: التعريف بالأجنبي في مصر الفرعونية	٧٢
الفرع الثّاني: وجود الأجانب في مصر الفرعونية	٧٤
أولاً: الأجانب في الجيش المصري	٧٦
ثانياً: الأجانب في الشرطة	٧٧
ثالثاً: الأجانب في المعابد	٧٩
رابعاً: الأجانب في الأعمال الأخرى	٧٩
المطلب الثّاني: مركز الأجانب في بلاد ما بين النهرين	٨١
المطلب الثّالث: مركز الأجانب في روما	٨٧
الفرع الأول: الحماية القانونّية	٨٨

أولاً: الحماية القانونّية الخاصة	٨٩
ثانياً: الحماية القانونّية العامة	٩٠
الفرع الثّاني: العوامل الأخرى	٩١
أولاً: جهود البريتور المدني	٩١
ثانياً: إعطاء الجنسية الرومانية للأجانب	٩٣
المبحث الثّاني: مركز الأجانب في العصور الوسطى	٩٤
المبحث الثّالث: مركز الأجانب في العصور الحديثة والمعاصرة	٩٧
الفصل الثّاني: ماهية العقود الإِدارية الدولية	١٠٠
المبحث الأول: تعريف العقود الإِدارية	١٠٢
المطلب الأول: تعريف العقود الإِدارية في التشريع	١٠٢
المطلب الثّاني: تعريف العقود الإِدارية في الفقه الإسلامي	١٠٣
المطلب الثّالث: تعريف العقود الإِدارية في الفقه القانوني	١٠٤
المطلب الرابع: تعريف العقود الإِدارية في القضاء	١٠٥
المبحث الثّاني: تعريف العقود الإِدارية الدولي	١٠٧
المبحث الثّالث: معايير العقود الإِدارية الدولي	١١١
المطلب الأول: معايير دولية العقود الإِدارية	١١٢
المطلب الثّاني: المعيار الواجب الأتباع في التفريق بين العقود الإِدارية الوطنية والعقود الإِدارية الدولية	١١٤

الفصل الثّالث: النظام القانوني للعقود الإدارية الدولية	١١٨
المبحث الأول: خصائص إبرام العقود الإدارية الدولية	١٢١
المطلب الأول: توافر الإعتماد المالي	١٢٢
المطلب الثّاني: الحصول على إذن بالتعاقد	١٢٥
الفرع الأول: الأذن بالتعاقد في صورة قانون	١٢٥
الفرع الثّاني: الأذن بالتعاقد في صورة قرار	١٢٦
المطلب الثّالث: الاستشارات السابقة على التعاقد	١٢٨
الفرع الأول: الاستشارات الملزمة	١٢٨
الفرع الثّاني: الاستشارات غير الملزمة	١٢٩
المطلب الرابع: الكتابة	١٣٠
الفرع الأول: دفاتر الشروط العامة	١٣٣
الفرع الثّاني: دفاتر الشروط الخاصة	١٣٤
المطلب الخامس: إختيار المتعاقدين	١٣٦
المبحث الثّاني: طرق إختيار المتعاقد الأجنبي مع الإدارة	١٣٨
المطلب الأول: المناقصة أو المزايدة	١٤٠
الفرع الأول: صور المناقصة	١٤١
أولاً: المناقصة العامة المفتوحة	١٤١
ثانياً: المناقصة المحدودة أو المقيدة	١٤٢

ثالثاً: المناقصة المحلية	١٤٣
رابعاً: المناقصة على أساس الموازنة بين السعر والجودة	١٤٣
الفرع الثّاني: أجراءآت المناقصة	١٤٥
أولاً: الإعلان	١٤٥
ثانياً: تقديم العطاءآت	١٤٦
ثالثاً: فحص العطاءآت والإرساء	١٤٧
رابعاً: إعتماد الارساء	١٤٨
المطلب الثّاني: الممارسة L'appel D'offers	١٤٩
المطلب الثّالث: الأتفاق المباشر	١٥٢
المبحث الثّالث: آثار العقود الإدارية الدولية	١٥٤
المطلب الأول: حقّوق الإدارة والتزاماتها	١٥٦
الفرع الأول: حقّوق الإدارة	١٥٦
أولاً: حقّ الرقابة والإشراف والتوجيه	١٥٦
ثانياً: الحقّ في تعديل العقد	١٥٧
ثالثاً: حقّ الإدارة في إنهاء العقد	١٥٨
الفرع الثّاني: الإلتزامات التي تقع على عاتق الإدارة	١٦٠
أولاً: إلتزام الإدارة بمساعدة الطرف الأجنبي	١٦٠
ثانياً: إلتزام الإدارة بتقديم الحماية الكافية للطرف الأجنبي	١٦١

ثالثاً: إلتزام الإدارة بمبدأ حسن النية	١٦٥
المطلب الثّاني: حقّوق المتعاقد الأجنبي والتزاماته	١٦٧
الفرع الأول: حقّوق المتعاقد الأجنبي	١٦٧
أولاً: الحصول على المقابل المالي	١٦٧
ثانياً: التوازن المالي للعقد	١٦٩
ثالثاً: تضمين العقد شروط لصالح المتعاقد	١٧١
١- شرط المتعاقد أوحقّه في فسخ العقد من تلقاء نفسه	١٧١
٢- شرط التحكيم	١٧٢
٣- شرط الثبات التشريعي وعدم المساس بالعقد	١٧٣
الفرع الثّاني: إلتزامات المتعاقد الأجنبي	١٧٦
أولاً: إلتزامات الطرف الأجنبي بالتنفيذ الأمثل للعقد	١٧٧
ثانياً: إلتزام الطرف الأجنبي بالحد الأدنى للاستثمار	١٧٩
ثالثاً: إلتزام الطرف الأجنبي بمبدأ حسن النية	١٧٩
الباب الثّاني: مبادئ صياغة العقود الإدارية الدولية	١٨١
الفصل الأول: التطور التأريخي للصياغة القانونّية	١٨٣
المبحث الأول: التطور التأريخي للصياغة القانونّية في العصور القديمة	١٨٣
المطلب الأول: التطور التأريخي للصياغة القانونّية في مصر الفرعونية	١٨٣
الفرع الأول: الرأي الأول (سيادة الشّكلية في القانون الفرعوني)	١٨٥

الفرع الثّاني: الرأي الثّاني (سيادة مبدأ الرّضائية في القانون الفرعوني)	١٨٦
المطلب الثّاني: التطور التأريخي للصياغة القانونّية في بلاد ما بين النهرين	١٩٠
الفرع الأول: مدونات القانون قبل حمورابي	١٩١
أولاً: مدونة أورنمو	١٩١
ثانياً: مدونة إشنونا	١٩١
ثالثاً: مدونة لبت عشتار	١٩١
الفرع الثّاني: مدونات القانون بعد حمورابي	١٩٢
أولاً: القوانين الحيثية	١٩٢
ثانياً: القوانين الآشورية	١٩٢
المطلب الثّالث: التطور التأريخي للصياغة القانونّية في روما	١٩٧
المبحث الثّاني: التطور التأريخي للصياغة القانونّية في العصور الوسطى	٢٠٣
المبحث الثّالث: التطور التأريخي للصياغة القانونّية في العصور الحديثة والمعاصرة	٢٠٧
الفصل الثّاني: مفهوم الصّياغة القانونّية	٢١١
المبحث الأول: ماهية الصّياغة القانونّية	٢١١
المطلب الأول: تعريف الصّياغة القانونّية	٢١١
المطلب الثّاني: أهمية الصّياغة القانونّية	٢١٥
المبحث الثّاني: أنواع الصّياغة القانونّية	٢١٨

المطلب الأول: الصّياغة الجامدة والصياغة المرنة	٢١٨
الفرع الأول: الصّياغة الجامدة	٢١٨
الفرع الثّاني: الصّياغة المرنة	٢٢١
المطلب الثّاني: الصّياغة المادية والصياغة المعنوية	٢٢٥
الفرع الأول: الصّياغة المادية	٢٢٥
الفرع الثّاني: الصّياغة المعنوية	٢٢٦
أولاً: الحيل القانونّية	٢٢٧
ثانياً: القرائن القانونّية	٢٢٧
المبحث الثّالث: عيوب الصّياغة القانونّية	٢٢٨
المطلب الأول: الخطأ	٢٢٨
المطلب الثّاني: الغموض	٢٣٠
المطلب الثّالث: التعارض	٢٣١
المطلب الرابع: القصور	٢٣٢
المطلب الخامس: التكرار	٢٣٢
الفصل الثّالث: جوانب صياغة العقود الإدارية الدولية	٢٣٤
المبحث الأول: مراحل الصّياغة	٢٣٤
المطلب الأول: مرحلة التحضير	٢٣٥
المطلب الثّاني: مرحلة الكتابة	٢٣٧

المبحث الثّاني: الصّياغة من حيث الشكل	٢٣٨
المطلب الأول: كتابة العقود	٢٣٨
المطلب الثّاني: أسلوب الصّياغة	٢٤٠
الفرع الأول: أساسيات نظم الجمل	٢٤٠
الفرع الثّاني: الإيجاز والتفصيل	٢٤١
المطلب الثّالث: دور المفاوضات في صياغة العقود	٢٤٢
المطلب الرابع: لغة العقد	٢٤٤
المطلب الخامس: العقود الأنموذجيّة	٢٤٧
المطلب السادس: التوقيع على العقد	٢٤٩
المبحث الثّالث: الصّياغة من حيث المضمون	٢٥٠
المطلب الأول: بيانات العقد	٢٥٠
المطلب الثّاني: موضوع العقد	٢٥١
المطلب الثّالث: الإلتزامات المالية	٢٥٣
المطلب الرابع: تسوية المنازعات	٢٥٤
المطلب الخامس: ملحقّات العقد	٢٥٦
الباب الثّالث: تطبيقات في صياغة العقود الإدارية الدولية (العقود النفّطية أنموذجاً)	٢٥٨
الفصل الأول: التطور التأريخي لإستغلال النّفط	٢٥٨

المبحث الأول: تعريف النّفط	٢٥٨
المطلب الأول: تعريف النّفط من الناحية اللغوية	٢٥٩
المطلب الثّاني: تعريف النّفط من الناحية الاصطلاحية	٢٦٠
المبحث الثّاني: تأريخ إكتشاف النّفط	٢٦٤
المطلب الأول: إكتشاف النّفط في العصور القديمة	٢٦٤
المطلب الثّاني: إكتشاف النّفط في العصور الحديثة	٢٦٧
المبحث الثّالث: أهمية النّفط	٢٧٣
المطلب الأول: الأهمية الأقتصادية للنفط	٢٧٣
المطلب الثّاني: الأهمية السياسية للنفط	٢٧٦
المطلب الثّالث: الأهمية العسكرية للنفط	٢٧٨
الفصل الثّاني: ماهية العقود النفّطية	٢٨١
المبحث الأول: أنواع العقود النفّطية	٢٨١
المطلب الأول: عقود الإمتياز	٢٨٣
الفرع الأول: تعريف عقد الإمتياز	٢٨٣
الفرع الثّاني: نشأة عقد الإمتياز	٢٨٥
المطلب الثّاني: عقد المشاركة	٢٨٧
الفرع الأول: تعريف عقد المشاركة	٢٨٧
الفرع الثّاني: نشأة عقد المشاركة	٢٨٩

المطلب الثّالث: عقد المقاولة	٢٩١
الفرع الأول: تعريف عقد المقاولة	٢٩١
الفرع الثّاني: نشأة عقد المقاولة	٢٩٢
المطلب الرابع: عقد اقتسام الإنتاج	٢٩٣
الفرع الأول: تعريف عقد اقتسام الإنتاج	٢٩٣
الفرع الثّاني: نشأة عقد اقتسام الإنتاج	٢٩٤
المطلب الخامس: عقد الخدمة	٢٩٥
الفرع الأول: تعريف عقد الخدمة	٢٩٥
الفرع الثّاني: نشأة عقد الخدمة	٢٩٦
المبحث الثّاني: الطبيعة القانونّية للعقود النفّطية	٢٩٨
المطلب الأول: العقود النفّطية إتفاقيات دولية	٢٩٩
المطلب الثّاني: العقود النفّطية هي عقود القانون الخاص	٣٠٢
المطلب الثّالث: العقود النفّطية هي عقود إدارية	٣٠٤
المطلب الرابع: العقود النفّطية ذات طبيعة خاصة مختلطة	٣٠٧
المبحث الثّالث: آثار العقود النفّطية	٣٠٩
المطلب الأول: إلتزامات الدول المضيفة	٣١٠
الفرع الأول: السماح للشركة الأجنبية بممارسة أعمالها	٣١٠
الفرع الثّاني: الإلتزام بتقديم الإعفاءات المالية	٣١١

المطلب الثّاني: إلتزامات الشركة الأجنبية	٣١٣
الفرع الأول: الحفاظ على الثروة البترولية	٣١٣
الفرع الثّاني: الإلتزام بدفع الفرائض المالية	٣١٥
الفصل الثّالث: صياغة العقود النفّطية	٣١٧
المبحث الأول: أثر المفاوضات في صياغة العقود النفّطية	٣١٨
المطلب الأول: تعريف المفاوضات	٣١٨
المطلب الثّاني: مراحل المفاوضات	٣٢١
الفرع الأول: مرحلة ما قبل المفاوضات	٣٢١
الفرع الثّاني: مرحلة التفاوض	٣٢٢
الفرع الثّالث: مرحلة النتائج	٣٢٣
المطلب الثّالث: أهمية المفاوضات	٣٢٥
المبحث الثّاني: جوانب صياغة العقود النفّطية	٣٢٨
المطلب الأول: التعريفات	٣٢٨
المطلب الثّاني: مدّة العقد	٣٢٩
المطلب الثّالث: الإلتزامات	٣٣١
المطلب الرابع: القانون الواجب التطبيق	٣٣٢
المطلب الخامس: مَحِل العقد	٣٣٤
المطلب السادس: تفسير العقد	٣٣٤

المطلب السابع: الضمانات	٣٣٥
المطلب الثامن: تسوية المنازعات	٣٣٦
المطلب التاسع: القوة القاهرة Force majeare	٣٣٧
المطلب العاشر: فسخ العقد	٣٣٨
المبحث الثّالث: تعليق على صياغة عقد نفطي	٣٤٠
الخاتمة	٣٧٠
أولاً: النتائج	٣٧٢
ثانياً: المقترحات	٣٧٦
المصادر والمراجع	٣٧٨
الملحقّات	٤٠٧
ملحقّ رقم ١	٤٠٧
ملحقّ رقم ٢	٤٠٨
المحتويات	٤٦٥

المستخلـــص

تتنـاول هـذه الدراسـة صـياغة العقـود الإداريـة الدوليـة وتطورهـا، ويقصـد بالصَّـياغة بشـكلّ عـام التنظـيم الجيّـد لإبـراز المضـمون، ومـن ثَـمَّ يشـمل مصـطلح الصَّـياغة عنصـرين رئيسـين همـا الشـكلّ والمضـمون، وكـلّ منهمـا يكمـل الآخـر، فبـدون التنظـيم الجيّـد لـن يكـون مـن السـهل فهـم المضـمون، وبـدون المضـمون الجيّـد، لـن تكـون فائـدة من التنظيم.

وتهـدف هـذه الدراسـة فـي المقـام الأول إلـى محاولـة وضـع منهـاج علمـي لصـياغة العقـود الإداريـة الدوليـة والأفـادة مـن الجـذور التأريخيـة لهـا، ويقصـد بـالمنهج العلمـي اسـتخدام أسـاليب ثابتـة بشـكلّ متكـرر تقـوم علـى مبـادئ محـددة للتوصـل إلـى النتيجـة نفسـها، ويعنـي ذلـك التنبـؤ بالنتيجـة إذا اسـتخدمت الأسـاليب نفسـها، وتطبيقـاً علـى صـياغة العقـود، يعنـي ذلـك ببسـاطة وضـع نظـام ثابـت لهـذه الصَّـياغة، وبـدلاً مـن الإعتمـاد علـى الأنموذجـات الجـاهزة للعقـود والتـي لا تصـلح حتمـاً لكـلّ الأغـراض، أو صـياغة العقـد إعتمـاداً علـى الخبـرة العلميـة والمهـارة ممـا يـؤدي إلـى المخـاطرة بتكبـد خسـائر كبيـرة للـدول النفطيـة عنـد إبرامهـا للعقـود النفطيـة المهمـة مـع الشـركات النفطيـة الكبيـرة فـي مجـال البحـث والتنقيـب وإنتـاج الـنفط، فالحـل السـليم يكمـن فـي الإعتمـاد علـى طريقـة ثابتـة لصـنع العقـد تناسـب كـلّ غـرض علـى حـدة، أيـاً كـان وتقـوم علـى إتبـاع مـنهج يضمن التوصل إلى نتائج حاسمة.